جامعة آل البيت

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

قسم اقتصاد المال والأعمال

اثر الانفتاح التجاري وأسعار النفط على الصادرات في الأردن

The Effect of Trade Openness and Oil Prices on the Exports in Jordan

إعداد الطالب

صهيب محمد علي الفهداوي

الرقم الجامعي

1520507018

إشراف الأستاذ الدكتور

إبراهيم محمد احمد البطاينه

قدمت هذه الرساله استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات المال والأعمال

الفصل الدراسي الصيفي

2017

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

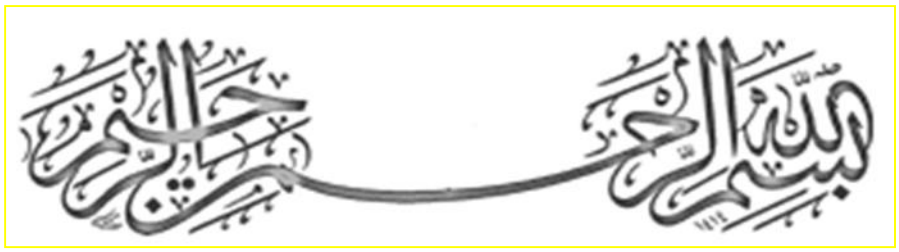

﴿ أَمَّنْ هو قانتٌ آناءَ اللَّيلِ ساجداً وقائماً يَحذَرُ الآخرةَ ويَرجو رحمةَ ربِّهِ قلْ هل يستوي الَّذين يعلمونَ والَّذين لا يعلمونَ إنَّما يَتَذكَّرُ أولوا الألباب﴾

(الزمر: الآية 9)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تفويــض

أنا الطالب: صـــهيب محمد علي الفهداوي، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نســـخ رســـالتي للمكتبات والمؤســـســـات أو الهيئات أو الأشـــخاص عند طلبهم حســـب التعليمات النافذة في الجامعة.

الاسم: صهيب محمد علي الفهداوي

التوقيع:

التاريخ:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نموذج إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنَظمتها وتعليماتها

إنا الطالب: صهيب محمد علي الفهداوي الرقم الجامعي 1520507018

الكلية :الاقتصاد والعلوم الادارية التخصص: اقتصاد المال والأعمال

أعلن بأنَني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها، السارية المعمول بها المتعلقة بأعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بأعداد رسالتي بعنوان:

اثر الانفتاح التجاري وأسعار النفط على الصادرات في الأردن

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلميّة، كما أنَني أعلن أنَّ رسالتي غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية وتأسيساً على ما تقدم فأنَني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة في ما لو تبين غير ذلك ما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم والاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب:..... التاريخ: / / 2017

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عمادة الدراسات العليا
جامعة آل البيت

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة بعنوان:

اثر الانفتاح التجاري وأسعار النفط على الصادرات في الأردن

The Effect of Trade Openness and Oil Prices on the Exports in Jordan

وأجيزت بتاريخ 1 / 8 2017م

إعداد

صهيب محمد علي الفهداوي

بإشراف

الاستاذ الدكتور ابراهيم محمد احمد البطاينة

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الاستاذ الدكتور ابراهيم محمد احمد البطاينة	(مشرفاً ورئيساً)	.....
الاستاذ الدكتور حسين علي الزيود	(عضواً داخلياً)	.....
الدكتور تركي مجحم الفواز	(عضواً داخلياً)	.....
الدكتور إبراهيم محمد خريس	(عضواً خارجياً)	.....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

إلى قدوتي الأولى، ونبراسي الذي ينير دربي، إلى من أعطاني بلا حدود، إلى من رفعت رأسي عالياً افتخارا به.....إلى أبي الغالي حفظه الله

إلى التي رأني قلبها قبل عينيها، وحضنتني أحشاؤها قبل يديها، إلى شجرتي التي لا تذبل، إلى الظل الذي آوي إليه في كل حين..... أمي الحبيبة حفظها الله.

إلى إخواني وأخواتي الذين هم ينبوع من العطاء، الذين وقفوا بجانبي، وقدموا لي الكثير حفظهم الله ذخرا لي ...

إلى من افتقده في هذا اليوم من كان لي خير سند وداعم في حياتي ... أسكنه الله فردوسه الأعلى ..... إلى روح أخي (عبدالله) رحمة الله عليه ..

وإلى زوجتي وأبنائي (أسنات، عبيدة) حفظكم الله .....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشــكر والتقديـــر

الحمدُ لله الذي أنار قلوب عباده المتقين، وجعل القران شـــفاءً للعالمين، وهدى ورحمة للمؤمنين والصـلاة والسلام على خاتم الأنبياء وأشرف المرسلين، سيدنا محمد النبي الأمين، الذي فتح الله بـه أعيننـا، ونور بـه طريقنـا، وأخرج النـاس من الظلمات إلى النور، وعلى آلـه الطيبين الطاهرين وأصحابه المهديين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

لا يسـعني وقد أنهيت إعداد هذه الرسـالة إلا أن أعترف لكل ذي فضـل علي بفضـله، فإن أهل الفضل والعطاء هم أهلٌ للشكر والثناء.

أتقدم بالشـكر الجزيل لأسـتاذي الفاضـل الدكتور إبراهيم محمد احمد البطاينه الذي منحني شرفاً بالإشراف على هذه الأطروحة، وعاش معي متاعبها، فقد قدم لي من وقته وعلمه، وخبراته الشيـ الكثير، مما أنار لي دروب البحث، وسـاعدني في التغلب على كثير من صـعوباته، فله مني كل الشكر والتقدير والاحترام.

الباحث

صهيب محمد علي الفهداوي

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات ..... ح

قائمة الجداول..... ي

ملخص ..... ك

Abstract ..... ل

الفصل الأول الإطار العام..... 1

1-1المقدمة:..... 1

2-1مشكلة الدراسة:..... 2

3-1 أهمية الدراسة..... 2

4-1 هدف الدراسة 2

5-1 فرضيات الدراسة:..... 3

6-1 نموذج الدراسة:..... 3

7-1 التعريفات الإجرائية..... 4

الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة 5

تمهيد:..... 5

1-2 أولاً: الإطار النظري 5

المبحث الأول: الانفتاح التجاري. 5

المبحث الثاني: أسعار النفط..... 9

المبحث الثالث: الصادرات الأردنية 15

المبحث الرابع: العلاقة بين الانفتاح التجاري وأسعار النفط والصادرات. 19

2-2 ثانياً: الدراسات السابقة:..... 20

الفصل الثالث منهجية الدراسة واختبار الفرضيات..... 32

1-3 منهجية الدراسة:..... 32

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

2-3 مصادر جمع المعلومات:.....32
3-3 الاختبارات المستخدمة: 32
4-3 اختبارات استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:.....37
5-3 نتائج اختبار التكامل المشترك (Co-Integration Test): 41
6-3 نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression):.....42
الفصل الرابع النتائج والتوصيات 44
النتائج:.....44
التوصيات 46
قائمة المراجع 47
المراجع العربية 47
المراجع الاجنبية:.....51
الملاحق.....54

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	اختبار فيليبس بيرن (PP) واختبار ديكي فولر المطور(ADF)	39
2	نتائج اختبار سكون البواقي	39
3	اختبار التكامل المشترك	40
4	نتائج تحليل الانحدار المتعدد	41

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اثر الانفتاح التجاري وأسعار النفط على الصادرات في الأردن

اعداد الطالب

صهيب محمد علي الفهداوي

اشراف الاستاذ الدكتور

ابراهيم محمد احمد البطاينة

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الانفتاح التجاري وأسعار النفط على الصادرات في الأردن، واستخدمت الدراسة الانحدار الخطي المتعدد وبيانات السلاسل الزمنية للفترة (1980-2015)، وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر ايجابي وذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha \leq 0.05$) للانفتاح التجاري وأسعار النفط على الصادرات.

الكلمات المفتاحية: الانفتاح التجاري ، أسعار النفط ، الصادرات.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

The Effect of Trade Openness and Oil Prices on the Exports in Jordan

Prepared by:

Student: Sohaib Mohammed Ali Al Fahdawi

Supervisor Prof :

Dr Ibrahim Mohammed Ahmed Al Bataina

Abstract

The study aimed to measure the effect of trade openness and oil prices on exports in Jordan. The study used multiple linear regression time series data for the period 1980-2015. The study found a statistically significant effect at the level of (α≤0.05) Trade Openness and oil prices on the Exports in Jordan.

Keywords: trade openness, oil prices, exports.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الفصل الأول

الإطار العام

1-1المقدمة:

من المعلوم أن غالبية الدول النامية تواجه العديد من المشكلات الاقتصادية فضلاً عن محدودية الموارد الاقتصادية المتاحة وسوء استخدامها. حيث نجد أن تلك الدول تعاني من تراجع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتي تتمثل في: معدلات النمو الاقتصادي، وارتفاع معدلات البطالة، والفقر، وارتفاع عجوزات الموازنات العامة، والموازين التجارية، والمديونية، وكل ما يترتب عن كل ذلك من حالة عدم الاستقرار المالي.

وقد جاء هذا الاهتمام لتحقيق تغيير لصالح قطاعات الإنتاج السلعي لمعالجة أحد أهم الاختلالات في الاقتصاد الأردني، والمتمثل بسيطرة قطاع الخدمات على حوالي 69% من الناتج المحلي ، ومن ناحية اخرى جاء الاهتمام بالقطاعات السلعية لقدرتها على توليد الدخل وتوفير فرص العمل، وتحقيق التشابكات القطاعية، ومساهمتها في تنويع وتوسيع القاعدة الإنتاجية مما يساعد على تخفيض الاعتماد على استيراد الاحتياجات السلعية من الخارج، وبالتالي يخفض العجز في الميزان التجاري، وتعدى ذلك إلى علاقة تخفيض مستويات الفقر والبطالة بالقطاعات السلعية، وفي الفترة الأخيرة أحتل موضوع الطلب على المشتقات النفطية مكانة رئيسة في إطار الفعاليات الانتاجية، ويعد وقود البنزين وزيت الغاز والنفط والغاز السائل احد الأركان الأساسية لهذا الاهتمام على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي، كما تلعب المشتقات النفطية دوراً رئيساً في تحديد مسار وطبيعة التنمية منذ أوائل السبعينيات وحتى الوقت الحاضر سواء في الأقطار العربية المنتجة أو المستوردة له. وقد جاءت أهمية المشتقات النفطية كسلعة إستراتيجية لكونها مادة أساسية في الصناعة ولها أثر فعال على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي. ومن هنا يتضح أهمية وتطور استهلاك المشتقات النفطية على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي، فضلاً عن التوقعات المستقبلية لاستهلاكها. إذ تعد تلك المشتقات عصب الحياة في المجتمعات ككل ولا يمكن الاستغناء عنها في أي حال من الأحوال، من هنا جاءت الدراسة الحالية للتعرف على اثر الانفتاح التجاري، وأسعار النفط على الصادرات في الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1-2مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في تعرض أسعار النفط الخام في السابق وأوائل القرن الحالي وفي الوقت الحاضر للعديد من التقلبات، فقد تتأثر الأسعار بظروف السوق أو بدور النفط في الاستهلاك العالمي للطاقة، وتذبذب أسعاره يمكن أن يؤثر على نمو حجم الانفتاح على العالم الخارجي، وعلى الصادرات في الاردن، وتتمحور مشكلة هذه الدراسة حول السؤال الرئيسي "ما اثر الانفتاح التجاري ، وأسعار النفط على الصادرات في الاردن" ويتفرع عنه السؤالين الفرعيين التاليين:

السؤال الفرعي الأول: هل هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α =0.05) للانفتاح التجاري على الصادرات في الاردن؟

السؤال الفرعي الثاني: هل هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α =0.05) لأسعار المشتقات النفطية على الصادرات في الاردن ؟

1-3 أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من مساهمتها في بيان تأثيرات الانفتاح التجاري ، وأسعار النفط على الصادرات في الاردن؛ لأنّ بيان هذه التأثيرات أداة مهمة لتحديد القطاعات الاقتصادية الرائدة، وتزداد أهمية الدراسة في ضوء عدم توفر بيانات حديثة للأداة شائعة الاستخدام في هذا المجال وهي جداول المستخدم – المنتج، إذ إنه آخر جدول تم إعداده في الأردن.

1-4 هدف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على اثر الانفتاح التجاري ، وأسعار النفط على الصادرات في الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5-1 فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية : "ما اثر الانفتاح التجاري ، وأسعار النفط على الصادرات في الاردن"

الفرضية الأولى : هناك اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للانفتاح التجاري على الصادرات في الأردن.

الفرضية الثانية: هناك اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأسعار النفط على الصادرات في الأردن.

6-1 نموذج الدراسة:

$$Lex = \beta_0 + \beta_1 Lopen + \beta_2 Loip + u_i \ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

المتغير التابع :

حيث Lex: الصادرات

المتغيرات المستقلة :

Lopen : الانفتاح الاقتصادي

Loip : أسعار البترول

u_i : المتغير العشوائي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1-7 التعريفات الإجرائية

الانفتاح الاقتصادي: إزالة القيود القائمة في وجه رؤوس الأموال الأجنبية وفي وجه الاستثمارات المحلية الخاصة المدفوعة بدافع الربح وحده.

أسعار النفط: سعر النفط الخام غرب تكساس الوسيط (الخام الخفيف المتداول في بورصة نيويورك التجارية أو مزيج برنت المتداول على بورصة انتركونتيننتال).

الصادرات : جميع السّلع والبضائع والخدمات التي ترسلها الدولة وتوّجهها إلى الأسواق الدوليّة الخارجيّة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

تمهيد:

يعيش العالم اليوم عصر الانفتاح الاقتصادي، وعصر الاندماج، العصر الذي لا سقوف فيه ولا حدود للتطور والارتقاء، فقد أحدثت الأهمية المتصاعدة للعولمة إظهار مهارات الانفتاح التجاري وإجراءات التحالفات الاستراتيجية ظهور منظمة التجارة العالمية منذ العام 1996 التي أحدثت تساؤلات كثيرة حول ماهية السياسات الناجحة لتقوية الاقتصاديات الوطنية وإيصالها إلى مستوى الاقتصاديات الدولية من خلال تبني سياسات الانفتاح التجاري أو ما يعرف بالتحرير التجاري، وسيتم في هذا الفصل عرض للإطار النظري والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة الحالية والتي هدفت للتعرف على أثر الانفتاح التجاري وأسعار النفط على الصادرات في الأردن، حيث يتضمن هذا الفصل ثلاث مباحث يتناول الأول الانفتاح التجاري من حيث مفهوم وآثاره على النمو الاقتصادي، فضلا عن مفهوم تحرير التجارة وعناصرها، في حين تناول المبحث الثالث الصادرات الأردنية من حيث أبرز خصائصها والعوامل المؤثرة على تجارة الأردن الخارجية وأساليب تشجيع الصادرات الأردنية.

2-1 أولاً: الإطار النظري

المبحث الأول: الانفتاح التجاري.

للانفتاح التجاري دور في تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدان المتقدمة صناعياً والدول النامية، وذلك ضمن منظمة التجارة العالمية وانضمام أغلب الدول إليها(الجمل، 2013)، وما ترتب على ذلك من تسهيلات تمثلت في إزالة القيود الجمركية بين دول العالم، وزيادة تبادل الصادرات والواردات فيما بينهم، وقد يؤدي الانفتاح التجاري إلى زيادة الواردات بنسبة كبيرة، الأمر الذي من شأنه أن يقلل من القدرة على التصدير مما يؤدي إلى مشاكل كثيرة، منها مشكلة زيادة المديونية والأعباء المالية وبالتالي العجز في الميزان التجاري (الشهري،2011).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن اهتمام الدول فيما يتعلق بمسألة التوجه نحو فتح أسواقها الخاصة في ازدياد مستمر، حيث أنها أدركت أن مسألة تبني وتطبيق سياسة الانفتاح التجاري ليست هدفاً في حد ذاتها و إنما وسيلة من وسائل تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، ومن أجل ذلك قامت العديد من الدول باللجوء إلى العمل من أجل الارتقاء بأداء اقتصاداتها المحلية(Idris Et al.,2016)، وفي مقدمة هذه الدول دول جنوب شرق آسيا حيث توصلت إلى نتائج إيجابية جمة من جراء انتهاج وتطبيق هذه السياسة، وقد تمثل نجاحها في معدلات نموها الاقتصادي التي ازدادت على نحو ملحوظ خلال العقدين المنصرمين، بينما يوجد عدد كبير من الدول التي قد فشلت وأخفقت في هذا الأمر، حيث سجلت معدلات سالبة في النمو مما أدى إلى زيادة تهميشها، وعزلها وإبعادها عن المحافل السياسية والاقتصادية والاجتماعية(Le Et al.,2016). ولقد أدركت الدول المنفتحة على الخارج ضرورة أخذ النصيب الأكبر من شبكة الإنتاج العالمي والتدفقات المختلفة، بما يتناسب مع الموارد والقدرات المتاحة لها، وأدركت أيضاً أن درجة الانفتاح والتكامل مع الاقتصاد الدولي كلما زادت سوف تكون لها آثار وانعكاسات ايجابية، سواء من حيث المكاسب أو من حيث التكاليف، وبما أن عملية الانفتاح تشمل الانضمام لعلاقات وشراكات واتفاقيات جديدة، فإن الانغلاق سوف يؤدي إلى إخفاق هذه الدول وفشلها مما سيزيد من الأعباء التي سيضطر النظام إلى تحملها وتكبدها(عبدوس، 2010).

مفهوم الانفتاح التجاري

يعتبر لفظ الانفتاح التجاري من المفاهيم الحديثة في الاقتصاد؛ وباعتبار أن الانفتاح التجاري ظهر في أوائل السبعينات من القرن الماضي. وعلى الرغم من حداثته إلا أنه أصبح من المواضيع الهامة في الاقتصاد بشكل عام، كما أن الآراء قد تعددت حول إيجاد مفهوم شامل له، ولقد انتشرت أيضاً مفاهيم خاطئة لتعريف الانفتاح التجاري؛ وذلك بسبب الفهم الخاطئ لكثير من المصطلحات المرتبطة به(Abubaker,2016)،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعرف الباحث الانفتاح التجاري بأنه تلك السياسة التي تؤدي إلى التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير، وإتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد، والتخفيض من قيمة التعرفة الجمركية المرتفعة، بالإضافة إلى الغاء القيود الكمية ، والاتجاه نحو نظام موحد للتعرفة الجمركية، وبالتالي يكون مضمون برنامج تحرير التجارة شاملاً للإجراءات التي تتعلق بتسهل عمليات التبادل التجاري.

ولقد ارتبط مفهوم الانفتاح التجاري بالاتجاه السياسي أكثر من ارتباطه بالاتجاه الاقتصادي في السنوات الأخيرة، حيث عرفه (Idris Et al.,2016) بأنه أسلوب لإدارة الاقتصاد الوطني على أساس تحقيق التفاعل بين الاقتصاد الذي يرغب في الانفتاح وبين الاقتصاد العالمي بما يحقق سياسة الانفتاح هي السياسة التي تعتمد على إزالة القيود القائمة في وجه رؤوس الأموال الأجنبية وفي وجه الاستثمارات المحلية الخاصة.

الانفتاح الاقتصادي

يشكل الانفتاح الاقتصادي مجموعة من الإجراءات المتكاملة التي تتبعها الدول في تصحيح برامجها الاقتصادية، فالانفتاح الاقتصادي يعتبر الخطوة الأولى نحو التحرير التجاري، ويشتمل على العديد من الخطوات التي تضمن نجاح عملية التحرير التجاري، وتظهر فوائد الانفتاح الاقتصادي بما يلي(الزبدي، 2007؛ Le Et al.,2016):

-الاستهلاك الرخيص: بناءً على مفهوم تحرير التجارة المتمثل في تخفيض القيود على التجارة، فإن أداء الأسواق بصورة فعالة يؤدي إلى خفض الأسعار المحلية على السلع والبضائع المحررة بدلاً من خفض أسعار السلع والبضائع الأجنبية، مما يسهم في جعل المستهلك قادراً على زيادة حجم الاستهلاك وبأسعار منخفضة بحيث ينعكس على مستوى رفاهيته.

-الإنتاج الأكثر كفاءة: حيث إن زيادة الانفتاح الاقتصادي تؤدي إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية والمقدرة التنافسية التي تواجه المنتجين المحليين الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية على المدى الطويل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العناصر المطلوبة لنجاح تحرير التجارة

لكي تكون عملية تحرير التجارة ناجحة لا بد من توافر عدة عناصر تضمن ذلك، ومن هذه العناصر(عوض،2013).:

-التخصص: إن حاجات أفراد المجتمع غير المحدودة تنشئ الدافع للتخصص، لذلك نجد أن تركيز الدولة يتمحور حول إنتاج عدد يناسب حجم الدولة من السلع التي تنتجها بكفاءة أعلى من غيرها، وهذا الأمر كان بداية نشوء نظريات التخصص، حيث أن كل دولة تتخصص في إنتاج السلع التي تعتمد على مقدار العناصر المتوفرة لديها، حيث تصدر كل دولة السلع التي تتوافر لديها عناصر إنتاجها، وتستورد السلع التي لا تتوفر عناصر إنتاجها، وهذا يشير إلى أن التخصص والتجارة الحرة وجهان لعملة واحدة، فلا يمكن تطبيق التخصص دون وجود إمكانية للتجارة الحرة(عوض،2013).

-حرية التجارة: إن إمكانية التخصص تعتمد على حجم السوق واتساعه، فبازدياد حجم السوق تزداد إمكانية التخصص والمكاسب الناتجة عنه، حيث أن حرية التجارة تفتح الأسواق العالمية على مصراعيها باعتبار أن حرية التجارة تعني عدم تدخل الحكومة، وتدفق السلع بين الدول دون عقبات أو مصاعب، والعديد من مؤيدين حرية التجارة يرون أن لها فوائد ومنافع كبيرة، من أهمها (الزبدي، 2007):

- **إن زيادة تخصص كل دولة في إنتاج السلع والخدمات منخفضة التكاليف تؤدي إلى زيادة الإنتاج العالمي في جو من المنافسة.**
- **إن انخفاض أسعار السلع في ظل المنافسة يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع في الأسواق الدولية.**
- **إن الحد من الاحتكار في ظل الاكتفاء الذاتي يحد من إمكانية نمو القوى الاحتكارية.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- إن الاستفادة من الاقتصاديات ذات الحجم الكبير عن طريق التخصص وانفتاح الأسواق يتيح للمنشأة الوصول إلى الحجم الأمثل وخفض تكاليف الإنتاج.
- إن تحرير التجارة يؤدي إلى تحسن طرق الإنتاج وإلى التقدم التكنولوجي.

-الحماية: إن هدف السياسات الحكومية يتمحور حول تحقيق التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، لذلك تتجه الدول المتقدمة إلى تبني تحرير التجارة، أما الدول النامية فهي ضعيفة وذات رأس مال منخفض، وقدرتها على مواجهة المنافسة الخارجية قليلة وضعيفة ، لذلك تتجه نحو سياسات حماية خاصة إذا تعرضت لسياسات منافسة غير شرعية .(Abubaker,2016)

المبحث الثاني: أسعار النفط

يتمتع النفط بمكانة مميزة في العالم الاقتصادي، بحيث أننا لا يمكننا تخيل المجتمعات المتقدمة بدون هذه السلعة التي أصبحت مدخلاً هاماً للصناعات المختلفة، ويلعب النفط دوراً مهماً في التطور الصناعي على مستوى عالميّ(اليوسف، 2015)، حيث يعتبر كمصدر للطاقة في إنتاج معظم السلع والبضائع، وبناءً على ذلك فإن تقلبات أسعار النفط لها دور كبير في التأثير على اقتصاديات دول العالم، وفي إحداث صدمات اقتصادية(خير الدين، 2008).

مفهوم السعر النفطي

يعرف السعر النفطي على أنه القيمة النقدية أو الصورة النقدية لبرميل النفط الخام المقاس بالدولار الأمريكي المكون من (42) غالوناً معبراً عنه بالوحدة النقدية الأمريكية (Guesmi Et al,2016)، وإن هذا السعر يخضع لتقلبات مستمرة، بسبب طبيعة سوق النفط الدولية التي تتصف بالديناميكية وعدم الاستقرار، وقد انعكس هذه الأمر على أسعار النفط وجعلها أسعاراً غير مستقرة وتخضع للتقلبات المستمرة، حتى أصبحت ظاهرة التقلبات ظاهرة مثيرة للقلق على المستوى العالمي منذ أوائل سبعينيات القرن الماضي إلى يومنا الحالي(البصام، 2013).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أسباب ارتفاع أسعار النفط

يعود سبب ارتفاع أسعار النفط إلى عوامل مختلفة، منها عوامل اقتصادية مثل ازدياد الطلب على النفط في الصين والهند، وانخفاض سعر صرف الدولار، والمضاربات في عقود النفط الآجلة، ومن جهة أخرى كانت هناك عوامل سياسية مثل الاضطرابات وأعمال العنف ، وتوتر العلاقات بين الحكومات وشركات النفط العالمية(اليوسف، 2015)، وتفجير المنشآت النفطية، وتوتر العلاقات بين بعض الدول مثل إيران وأمريكا، أما العوامل الطبيعية فقد كان لها دور أيضاً في ارتفاع أسعار النفط تمثلت في الأعاصير الموسمية، والأعاصير الشتوية، والأعاصير الثلجية، بالإضافة إلى وجود أسباب فنية كالأعطال الإلكترونية والكهربائية التي قد تصيب بعض المنشآت النفطية (الصعيدي، 2015).

التطور التاريخي لأسعار النفط

الشكل رقم :(1) تطورات أسعار النفط الدولية

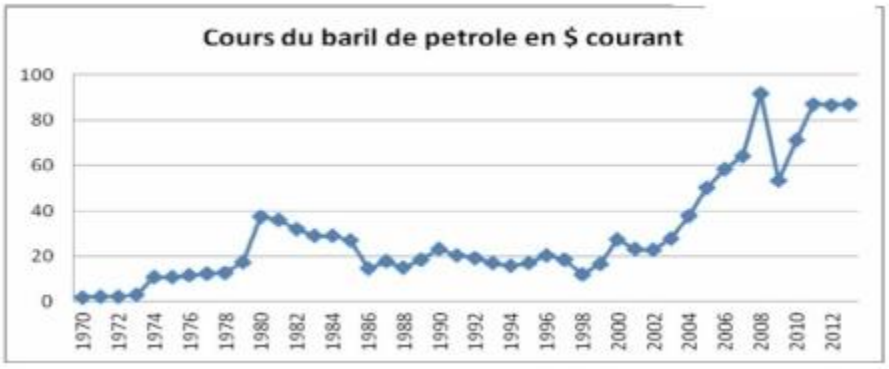

انطلاقا من الشكل السابق يتضح لنا مجموعة من الأحداث التاريخية جعلت تطورات أسعار النفط تمر بمجموعة من المراحل كالآتي(زرواط ، 2014؛ اليوسف، 2012)

في سنة 1973 و بالأخص في 15أكتوبر 1973 كانت بداية حرب"Yom Kippur" بين سوريا، مصر و إسرائيل حيث أدت هذه الأخيرة إلى اختفاء جزء كبير من بترول العراق و السعودية من السوق و عمت سوق النفط حالة من الذعر، في ظل هذه الظروف اجتمع في الكويت ممثلو ستة دول هي : العراق، السعودية، إيران، الكويت، قطر الإمارات و قرروا زيادة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أسعار النفط الخام من جانب واحد بنسبة 70 % عن الأسعار التي كانت سائدة في 15 أكتوبر 1973، و تضمن أيضا قطع إمدادات النفط العربي بصورة كلية عن الدول الحليفة لإسرائيل (الولايات المتحدة، هولندا)، إضافة إلى تخفيض الإنتاج بنسبة 25% مقارنة بإنتاج سبتمبر 1973، و قد أدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار من 2.32 دولار عام 1973 للبرميل إلى 9 دولار للبرميل عام 1974، و دخل العالم في أزمة طاقوية حقيقة اطلق عليها " أزمة تصحيح الأسعار البترولية (الأزمة النفطية الأولى سنة 1973).

الثورة الإيرانية في بداية عام 1979 أدت إلى نقص الإمدادات النفطية الإيرانية من 6 مليون برميل إلى 1.5 مليون برميل ، وفي ظل هذه الأوضاع ارتفع سعر النفط العربي الخفيف من 12.7 دولار للبرميل في مارس 1979 إلى 24.5 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة، و واصلت الأسعار ارتفاعها لتبلغ 36دولار للبرميل في ديسمبر 1980 نتيجة الحرب العراقية-الإيرانية (حرب الخليج الأولى) و تقلص العرض إلى مستويات خطيرة جدا مما أدى إلى انفجار الأزمة النفطية الثانية سنة 1979.

خلال الفترة 1985-1982لجأت منظمة الأوبك إلى خفض الإنتاج سعيا منها لإبقاء الأسعار عند مستوى عال و ثابت، إلا أن تزايد المعروض النفطي من دول خارج المنظمة و التخفيضات المتتالية التي أجرتها كل من بريطانيا و النرويج لأسعار نفطها بدءا من عام 1983بمقدار 5.5دولار للبرميل و عدم التزام بعض أقطار منظمة الأوبك بالإنتاج ضمن الحصص المقفرة، دفعت الأوبك إلى تخفيض سعر النفط ليصبح عند مستوى 27.5 دولار سنة .1985 وبداية من عام 1986 انهارت الأسعار بشكل سريع، فوصل سعر برميل النفط الخام خلالها إلى 10 دولار للبرميل ما خلق أزمة حقيقة للدول المنتجة للنفط خصوصا أعضاء الأوبك (الأزمة النفطية العكسية سنة (1986).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في سنة 1998 عرفت دول آسيا أزمة اقتصادية أثرت سلبا على مستوى الطلب النفطي أما من ناحية العرض فقد ارتفعت الإمدادات النفطية لدول الأوبك من 25 مليون برميل يومي إلى 27.5 مليون برميل يومي، ساهم ذلك في رفع مستوى المخزونات النفطية للدول الصناعية مما أدى إلى انخفاض السعر إلى حدود 12.3 دولار للبرميل.

تميزت الفترة 2004-2015 بارتفاع متواصل لأسعار النفط ووصولها إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الاسمية للنفط من قبل نتيجة للأحداث التي تمثلت في الاضطرابات العمالية في نيجيريا و الهجمات المتكررة على إمدادات النفط و المنشآت النفطية في العراق وإعصار إيفان في خليج المكسيك والضغوطات التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية على منظمة أوبك و غيرها.

العوامل المحددة و المؤثرة على أسعار النفط

هناك عوامل عديدة تأثر بشكل مباشر أو غير مباشر على تحديد الأسعار من أهمها ما يلي(Guesmi Et al,2016; URAL,2016; Popescu,2016):

1. عوامل العرض و الطلب: يعتمد استقرار السوق العالمية للنفط بشكل رئيسي على عوامل أساسية أهمها التفاعل بين العرض والطلب والموازنة بينهما بالسحب أو بالإضافة إلى المخزون العالمي من النفط.
2. المضاربة: يؤثر استقرار الأسواق المالية على أسواق المنتجات بشكل عام وسوق النفط على وجه الخصوص، إذ أن الاستثمار في الصناديق المالية والمضاربة في السوق الآجلة للنفط يؤثر بشكل إيجابي أو سلبي على أسعار النفط .
3. الأوضاع السياسية: ويقصد بها تأثير الأوضاع السياسية مثل الإضرابات العمالية في بعض الدول المنتجة للنفط على أسعاره، فأن عدم الاستقرار السياسي أو الأمني في الدول المنتجة للنفط يؤثر على الكميات المنتجة من النفط مما يسبب ارتفاع أسعاره.
4. الأسباب المناخية: ومن الأمثلة على الأسباب المناخية تعرض بعض الدول المنتجة للنفط لأعاصير بحرية أو عواصف مما قد يتسبب بتوقف إنتاجها لكميات من النفط الأمر الذي ينعكس على أسعار النفط.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5. الأزمات المالية والاقتصادية: أن حدوث الأزمات المالية والاقتصادية العالمية تؤثر بشكل مباشر على اقتصاديات الدول بما في ذلك الدول المنتجة للنفط الأمر الذي ينعكس على أسعار النفط.

أثر أسعار النفط على النمو في الناتج المحلي

إن لارتفاع أسعار النفط على المدى الطويل أثر على النمو الاقتصادي في الدول المستوردة، حيث أن أثر أسعار النفط ينتقل عبر العديد من القنوات مثل تعطل رؤوس الأموال نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج، وتراجع حركة التجارة بسبب ارتفاع الأسعار، وقد أرجع العديد من الاقتصاديون السبب في تباطؤ الإنتاج وانخفاض الإنتاجية إلى ارتفاع أسعار النفط(Brasky, 2004).

أثر أسعار النفط على التجارة الخارجية

إن أسعار النفط لها تأثير واضح على توازن التجارة الخارجية لدول العالم، حيث أن موازين مدفوعات الدول المصدرة للنفط تتأثر إيجاباً عند انخفاض العجز، أو عند زيادة الفائض، بينما يكون الأثر سلبياً على موازين الدول المستوردة للنفط(Birol, 2004).

آثار تقلبات أسعار النفط العالمية على عجز الموازنة العامة في الأردن

يعتبر أثر انخفاض أسعار النفط العالمية على الموازنة العامة وموازنات الوحدات المستقلة والاقتصاد الوطني محط اهتمام الأردن بسبب الأثر الإيجابي لانخفاضه على أزمة الطاقة التي تعاني منها المملكة، والذي من شأنه أن يرتب انعكاسات اقتصادية ومالية إيجابية مباشرة وغير مباشرة، ومن أبرز آثار انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الوطني، أنها ستؤدي إلى انخفاض كلفة الفاتورة السنوية من مستوردات النفط، وبالتالي انخفاض كلفة الإنتاج على السلع والخدمات في كافة القطاعات الاقتصادية، مما سينعكس إيجابياً على المستهلك(الصعيدي، 2015).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خطر سعر النفط

يعرف خطر سعر النفط على أنه الخطر الناجم عن التقلبات الحادة والسريعة وغير المتوقعة التي تحدث في أسعار النفط العالمية، وتؤدي إلى عدم التوازن في السياسة الاقتصادية للدول المتأثرة فيها(Daniel , 2001)، وأصبح لخطر سعر النفط علاقة بالأمن القومي والعلاقات الدولية والسياسية، ويؤثر خطر سعر النفط على كل من:

1.الدول المصدرة للنفط

إن خطر سعر النفط على الدول المصدرة له يتمثل في احتمال انهيار المعدلات العامة لأسعار النفط دون المتوقع، مما سيؤدي إلى الانخفاض المفاجئ للإيرادات النفطية للدول المصدرة والمنتجة للنفط، خاصة الدول التي تسمى بالدول الريعية والتي يعتمد دخلها القومي بشكل أساسي على إيرادات النفط، حيث يكمن الخطر في مدى التأثير الحاصل على الأوضاع المالية في حال استمرار هذا الوضع(البصام، 2013).

2.الدول المستوردة للنفط

ويتمثل الخطر في الدول المستوردة للنفط في احتمال حدوث طفرة حادة ومفاجئة لمدة طويلة للمعدلات العالمية لأسعار النفط، مما سيؤدي إلى حدوث اختلالات في تنفيذ الإنفاق العام، وارتفاع العجز في تلك الدول، ويؤثر خطر سعر النفط في الموازنات العامة للدول المستوردة والمصدرة للنفط، مما دفع هذه الدول للبحث عن استراتيجيات حماية لها، ويمكن التعبير عن خطر سعر النفط بالمعادلة التالية(Shamon, 2015):

(خطر سعر النفط = خطر التصدير + خطر الاستيراد)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث: الصادرات الأردنية

توصلت العديد من الدراسات النظرية والتجريبية إلى أن النمو السريع للصادرات يحرك النمو الاقتصادي نحو الارتفاع، كما أثبتت تجارب الدول النامية التي تبنت سياسات تشجيع الصادرات كإحدى استراتيجيات النمو الاقتصادي، أن تنمية الصادرات تهيئ وسائل النمو الاقتصادي على نحو أسرع مما يتحقق في ظل سياسة إحلال الواردات أو السياسات الأخرى، ولقد تزايد اهتمام الاقتصاديين بسياسة تشجيع الصادرات، وتركزت جهودهم في بحث وتحليل علاقة الارتباط السببية بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي وتوضيح أسباب هذه الظاهرة، وأجريت العديد من الدراسات التجريبية لبحث أثر استراتيجية التصدير على نمو اقتصاديات الدول النامية من جوانب متعددة، ولذلك من المتوقع أن تؤثر الصادرات طرديا على عملية النمو الاقتصادي، فزيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي (عبدوس، 2011).

خصائص الصادرات الأردنية

تتميز الصادرات الأردنية بمجموعة خصائص تعكس بوضوح المستوى الأدائي لهذه الصادرات والتحديات التي تواجهها، ومن أبرز هذه الخصائص(التل، 2002):

- انخفاض قيمة صادرات الأردن عن المعدلات العالمية كثيراً.
- انخفاض نسبة الصادرات من السلع مقارنة مع نسبة الصادرات من الخدمات وذلك وفقاً للمعايير العالمية.
- انخفاض معدلات النمو للصادرات الأردنية خاصة في السنوات الأخيرة، حيث قامت بتسجيل معدلات نمو سلبية جداً، وفي نفس الوقت قامت غالبية دول العالم بتسجيل نسب نمو عالية في مجال تنمية الصادرات.
- التذبذب بين الارتفاع والانخفاض في قيمة الصادرات الأردنية، حيث تسجل ارتفاعاً في عدد من السنوات ثم تعود للانخفاض خلال سنوات أخرى، حيث يتطلب الاقتصاد الأردني زيادة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصادرات الوطنية وتنميتها بشكل مستمر، وليس على نحو متقطع.

- العجز المزمن في الميزان التجاري، خاصة في السنوات الأخيرة مما يؤدي إلى آثار سلبية على ميزان المدفوعات الأردني.

- تركيز توجه الكثير من منتجات وصادرات الأردن نحو الأسواق العربية، وإذا تم استثناء منتجات الفوسفات والبوتاس فإن الجزء الأكبر من صادرات الأردن يتصف بالضعف نحو قابليته للنفاذ إلى الأسواق غير العربية، ومن شأن هذا الأمر أن يهدد الصادرات الأردنية التي تركز صادراتها ومنتجاتها نحو الأسواق الدولية العربية.

العوامل المؤثرة على تجارة الأردن الخارجية

قامت وزارة الصناعة والتجارة بتلخيص المعوقات التي تتعرض لها الصادرات الأردنية، حيث أشارت الوزارة إلى ان الصادرات الخارجية للأردن تتأثر بعدة عوامل مختلفة، من أهمها:

1.عدم الاستقرار السياسي:

وهي حالة عدم الاستقرار في الدول المحيطة بها مثل العراق وسوريا وإغلاق الحدود أمام التبادل التجاري(وزارة الصناعة والتجارة، 2016).

2.صعوبة إجراءات نقل الصادرات إلى بعض الدول العربية

لعامل النقل أثر على كفاءة الصادرات الوطنية في النفاذ إلى أسواق العديد من الدول، حيث إن عدم وجود خطوط منتظمة بين ميناء العقبة وموانئ العديد من الدول العربية ساهم في جعل النقل البري الوسيلة الوحيدة في نقل المنتجات، وهذه الوسيلة تواجهها عقبات كثيرة تتمثل في صعوبة استصدار تأشيرات للمرور من الدول التي ستمر بها السلع في طريقها إلى الدول المستوردة، بالإضافة إلى الإجراءات التفتيشية والإدارية المبالغ فيها على الحدود(التل، 2002).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3.الظروف الاقتصادية السائدة في الدول العربية

إن الظروف الاقتصادية لها أثر كبير على الصادرات الوطنية لأي دولة، حيث أن الصادرات الأردنية تتجه نحو الأسواق الدولية التي تتوفر فيها الموارد المالية الكبيرة، أكثر مما تتجه نحو الأسواق المالية ذات الموارد القليلة(وزارة الصناعة والتجارة، 2016)..

4.تأثير الرسوم الجمركية على الصادرات الوطنية

إن دول العالم في العصر الحالي تتجه لتحرير المبادلات التجارية التي تتضمن الرسوم الجمركية من أجل تطوير اقتصادها وتجارتها الخارجية، وتقوم الدول باستخدام هذه الرسوم الجمركية من أجل التأثير في السياسات الاقتصادية، والتأثير على العلاقات التجارية مع الدول الأخرى، ولاستخدامها كأداة لتحصيل إيرادات الحكومة المالية، وفي الأردن استخدمت الرسوم الجمركية كأداة للتأثير على التجارة الخارجية للأردن المتمثلة في الصادرات والواردات، لكن لم يتم استخدامها على الوجه الصحيح في تنمية الاقتصاد الوطني، ففي الفترة الأخيرة شهد العالم متغيرات اقتصادية كبيرة، وكان من المفترض استخدام عناصر المزيج الضريبي(رسوم جمركية، وضريبة دخل، وضرائب أخرى) بشكل متوازن بحيث يؤدي في نهاية الأمر إلى تنمية اقتصادية متوازنة وشاملة بالإضافة إلى إلغاء الرسوم الجمركية على الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية والذي أصبح الأردن عضو فيها منذ العام (2000)(وزارة الصناعة والتجارة، 2016).

أساليب تشجيع الصادرات الأردنية

لقد اهتمت الحكومة الأردنية بقطاع الصادرات من خلال اتباعها لسياسات معينة وإجراءات مختلفة مثل تسهيل الإجراءات الجمركية للصادرات وتوفير الضمان للصادرات والدخول في اتفاقيات شراكة تجارية مع دول عربية وأجنبية، ومن السياسات والإجراءات التي تعمل على تشجيع الصادرات الوطنية ما يلي:

1.البنية التحتية

إن تعزيز تنمية الصادرات الوطنية في أي دولة يعتمد على كفاءة البنية التحتية مثل الكهرباء، وشركات النقل، ووسائل الاتصالات، لذا فإن تقليل تكاليف العناصر التي تدخل في السلع المستخدمة في التصدير من شأنه أن يقلل من أسعار الصادرات وبالتالي زيادة القدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية(طلافحة، 2005).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.الإجراءات النقدية

العمل على تخفيض كلفة التمويل، وذلك من خلال ايجاد نافذة تمويلية تغطي الفرق ما بين سعر فائدة السوق وسعر فائدة النافذة المقترحة من قبل البنك المركزي لدى كافة البنوك التجارية ، ويمكن للحكومة تخصص مبلغ لتغطية كلفة مثل هذه النافذة(www.esc.jo).

3.الإجراءات الاقتصادية

اتخذت الحكومة قراراً بإلغاء الحماية الإغلاقية واستبدالها بالحماية الجمركية، ولهذا القرار من قبل الحكومة الأردنية من شأنه أن يزيد من حدة المنافسة بين المنتج الأجنبي والمنتج المحلي، وذلك بسبب أن الإلغاء سوف يجبر المنتجين المحليين على تحسين كل من نوعية وجودة منتجاتهم كي يتمكنوا من منافسة السلع ذات الجودة العالية.

4.الإجراءات المالية

لقد اعتمدت الحكومة الأردنية في تنمية صادراتها الوطنية على عدة سياسات مالية متنوعة الجوانب من أهمها:

-دعم الصادرات: إن أسلوب تقديم الدعم غير المباشر يعتبر من أكثر الأساليب استخداماً فدعم الصادرات وتشجعيها للتطور في الدول النامية خاصة، حيث يتم تقديم الدعم إلى الصناعات بالكيفية التي تساعدها على خفض تكاليف إنتاجها، وهذا من شأنه أن يمكنها من مواجهة المنافسة الخارجية في الأسواق الدولية.

-سياسة سعر الصرف: إن من أهم العناصر التي تقوم بتحفيز الصادرات الوطنية وتخفيض المستوردات الأجنبية وبالتالي تحسين الميزان التجاري هو سعر الصرف، إذ لتخفيض سعر الصرف أثر على تحسين القدرة التنافسية للصادرات الوطنية في الأسواق العالمية، كما أن لتخفيضه أثر على زيادة كلفة المستوردات مما من شأنه أن يقلل الرغبة في الاستيراد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

-نظام الإدخال ونظام الرسوم الجمركية: قام الأردن بتبني نظام إدخال مؤقت ونظام رسوم جمركية لتشجيع الصادرات الوطنية، فبموجب هذين النظامين يسمح للصناعيين بإدخال المواد الخام والبضائع للأردن مقابل كفالة يتعهد المستورد بتصنيعها لأغراض التصدير، وأي تأخير يحصل تفرض عليه غرامة، وبعد أن يتم الانتهاء من عملية التصنيع والتصدير يستطيع المستورد أن يسترد قمة الرسوم التي دفعها(البنك المركزي الأردني، 2016).

المبحث الرابع: العلاقة بين الانفتاح التجاري وأسعار النفط والصادرات.

توجد العديد من الدراسات التي ركزت على العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي والتي أشارت إلى وجود علاقة إيجابية بينهما، وأن الدراسات التطبيقية على الدول المختلفة أشارت إلى أن اتجاه الدول نحو تطبيق سياسات تجارية أكثر انفتاحاً على الخارج يؤدي إلى آثار اجتماعية واقتصادية تؤثر على معدل النمو الاقتصادي من خلال:

1.رفع كفاءة توزيع عناصر الإنتاج

إن عناصر الإنتاج التي تتمتع بهما الدولة يتم توزيعها بميزة نسبية يمكنها من إنتاج السلع والخدمات بأسعار منافسة في الأسواق الدولية، وعند اتباع سياسة التوجه للتصدير تقوم الدول النامية بإنتاج السلع والخدمات التي تعتمد على أعداد كبيرة من الأيدي العاملة، مما يؤدي إلى تحسين أجور ومستوى معيشة الأيدي العاملة، وفي المقابل إن سياسة الانغلاق وإنتاج بدائل للواردات سوف يؤدي إلى إنتاج سلع ذات فن إنتاجي مرتفع تعتمد على كثافة رأس المال مما سيؤدي إلى تخفيض دخل الطبقات العاملة(شهاب، 2013).

2.إنتاجية عناصر الإنتاج واتساع الأسواق

تساعد سياسة الانفتاح التجاري والتوجه نحو التصدير إلى تنويع وزيادة الخيارات المتاحة أمام المصدرين الاردنيين للبرامج التفضيلية التي يمكن من خلالها تصدير سلعهم، وازدياد حجم الصادرات الاردنية وخاصة (المجوهرات، والملابس، وغيرها)، هذا يؤدي إلى انخفاض العجز في الميزان التجاري، وانخفاض الميزانية تؤثر ايجابيا على رفاهية المستهلك(الهنداوي، 2006).

3.المساهمة في خلق فرص العمل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بسبب اتساع الأسواق فإن سياسة الانفتاح التجاري تؤدي إلى خلق فرص للعمل في السوق المحلي لمواجهة زيادة الإنتاج مما يعني ارتفاع مستويات الدخول وتحسين مستويات المعيشة، وأظهرت دراسة (Dollar, D., 2004) أن زيادة حجم التجارة وتسارع العولمة قد أتاح لمعدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية منخفضة الدخل إلى أن يتجاوز معدلات النمو في الدول المتقدمة مرتفعة الدخل للمرة الأولى في التاريخ.

2-2 ثانياً: الدراسات السابقة:

فيما يلي عرض لأبزر الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالية مرتبة تنازليا تبعاً للتسلسل الزمني:

الدراسات العربية:

1- دراسة (طالب، 2016) بعنوان " أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1980 – 2013"

هدفت إلى محاولة قياس تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام بيانات سنوية خلال الفترة (1980-2013)، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وقد تم استخدام التحليل إلى طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (Fully-Modified OLS)، وقد أظهرت النتائج التجريبية عن وجود علاقة طويلة المدى بين معدل الدخل الفردي الحقيقي وتحرير التجارة، كما أظهرت النتائج أن مؤشرات الانفتاح التجاري كان لها أثر سلبي ومعنوي على النمو الاقتصادي في الجزائر، وأبرزت هذه النتيجة أن الانفتاح التجاري لا يعزز النمو الاقتصادي في الجزائر.

2- دراسة (السواعي، 2015) بعنوان ""أثر الانفتاح التجاري والتطور المالي على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة 1992-2011"

هدفت هذه الدراسة للتعرف على أثر الانفتاح التجاري والتطور المالي على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة 1992-2011" حيث اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، ، وبعد تطبيق معادلة الانحدار الاحادي كشفت النتائج التجريبية عن وجود علاقة طويلة المدى بين نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وتحرير التجارة والتطور المالي، وأيضاً أظهرت النتائج تأثيراً سلبياً للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي على المدى الطويل وعلى المدى القصير.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالإضافة إلى وجود علاقة إيجابية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الدول النامية.

3- دراسة (العمرو، وآخرون، 2015) بعنوان "تأثير الانفتاح التجاري على نسبة هامش الربح في قطاع الصناعة التحويلية الأردني":

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى تأثير الانفتاح التجاري على نسبة هامش الربح في القطاع الصناعي في الأردن، ولهذا الغرض اعتمدت الدراسة منهج التحليل الوصفي ومنهج التحليل القياسي، وخلصت الدراسة إلى تراجع نسبة هامش الربح لقطاع الصناعات التحويلية خلال مرحلة الانفتاح التجاري الأولى خلال الفترة 1990 – 1999، مقارنة مع المرحلة التي سبقت الانفتاح التجاري 1976 – 1989، كما أظهرت النتائج أن أداء نسبة هامش الربح أفضل خلال الألفية الثانية، مقارنة مع فترة التسعينيات، بالإضافة إلى وجود تأثير معنوي سلبي قصير الأجل للانفتاح التجاري، وسعر الصرف، وسعر النفط على نسبة هامش الربح في قطاع الصناعات الأردني.

4- دراسة (عبيد، 2014) بعنوان " محددات الميزان التجاري في مصر خلال الفترة (1986– 2007) "

قام البحث على فرضية أساسية تمثلت في أن كلاً من الدخل المحلي معبراً عنه بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والدخل العالمي الحقيقي معبراً عنه بالناتج العالمي الحقيقي، وسعر الصرف الحقيقي وعرض النقود الحقيقي بالمفهوم الواسع تعد محددات أساسية للميزان التجاري في مصر خلال الفترة (1986 – 2007). كما أشتمل البحث على فرضيتين فرعيتين، هما: وجود تأثير إيجابي لكل من الناتج العالمي الحقيقي وسعر الصرف الحقيقي على الميزان التجاري الحقيقي . وجود تأثير سلبي لكل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وعرض النقود الحقيقي بالمفهوم الواسع على الميزان التجاري الحقيقي. وتمثل هدف البحث في اختبار مدى صحة أو خطأ الفرضيات التي قام عليها، من أجل تحديد أهم محددات الميزان التجاري، وطبيعة العلاقة بين كل متغير والميزان التجاري. وقبل اختبار النموذج، تم اختبار مدى سكون أو عدم سكون بيانات السلسلة الزمنية لمتغيرات النموذج، من خلال تطبيق اختبار جذور الوحدة، واعتماداً على اختبار (ديكي – فولر) المتعدد، اتضح استقرار بيانات السلسلة الزمنية وعدم احتوائها على جذر الوحدة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولاختبار الآثار طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والميزان التجاري، تم تطبيق طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين. إذا أظهرت نتائج القياس، صحة الفرضية الرئيسية للبحث مع الأخذ في الاعتبار عدم تأثر الميزان التجاري بالتغيرات في العرض النقدي. كما اتضح من النتائج صحة الفرضية الفرعية الأولى وعدم صحة الفرضية الفرعية الثانية، حيث لوحظ وجود علاقة موجبة ومعنوية إحصائياً بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والميزان التجاري الحقيقي.

من هنا يمكن القول بأن منهجي المرونات والإنفاق قد فسرا التغييرات طويلة الأجل التي حدثت في الميزان التجاري المصري خلال الفترة (1986 – 2007)، وبالتالي يمكن تصحيح مشكلات الميزان التجاري من خلال السياسات الخاصة بالدخل، وعرض معدلات الصرف.

5- دراسة (دحماني، 2013) بعنوان " الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي: دراسة العلاقة السببية: حالة الجزائر "

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة نوع العلاقة السببية التي تربط الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي، واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي، والنتيجة المتوصل إليها تتمثل في أن الانفتاح التجاري وحده لا يمكن أن يفسر النمو الاقتصادي، بل لا بد من عوامل أخرى كالاستثمار بكل أنواعه بالخصوص. وفي هذا الإطار يظهر دور الدولة كعامل استراتيجي للربط والتنسيق بين مختلف أنواع السياسات الاقتصادية لتحقيق الهدف المتمثل في التنمية الاقتصادية.

6- دراسة (البصام، 2013) بعنوان" مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق، وضرورات تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية: دراسة تحليلية":

فقد هدفت هذه الدراسة إلى تشخيص مخاطر وإشكاليات الانخفاض المتكرر لأسعار النفط في إعداد الموازنة العامة، وتوضيح أهمية تفعيل المصادر غير النفطية لمواجهة مخاطر انخفاض سعر النفط، ويعتمد الباحث في هذه الدراسة على المواءمة بين المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي في التحليل للوصول إلى النتائج، وتوصلت الدراسة إلى أن النفط يعتبر المصدر الرئيسي للاقتصاد العراقي، ويتم الاعتماد عليه في الموازنات العامة، وأن جميع الموازنات العامة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للعراق كانت فقط لأسعار النفط وما تم تصديره، وهذا يدل على معاناة الاقتصاد العراقي من اختلال هيكلي إنتاجي، وإن من أهم التحديات التي تواجه العراق حالياً هي إعداد موازنة عامة وإقرارها من قبل البرلمان.

7- دراسة (أبو داهش،2001) بعنوان" بعض تأثيرات تحرير التجارة الخارجية التدريجي على الاقتصاد السعودي":

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر تحرير التجارة على الاقتصاد السعودي وإيراداته، واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن تحرير التجارة الخارجية سيؤدي إلى تخفيض الإيرادات الحكومية ومن ثم الاستهلاك الحكومي، وعلى المدى البعيد سيختفي تأثير تحرير التجارة الخارجية على إيرادات الحكومة بسبب تعويض الفاقد من تخفيض التعرفة الجمركية عن طريق زيادة إيرادات الضرائب غير المباشرة في قطاع النفط.

8- دراسة(الخامري، 2001) بعنوان" تحرير التجارة في اليمن وأثره على القطاع الصناعي"

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر التجارة في اليمن خلال الفترة 1996 – 1997 ، وبيان أثر تحرير التجارة على القطاع الصناعي، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى نجاح عملية التحرير في نقل النظام التجاري اليمني من النظام المقيد للتجارة بنهاية عام 1995، إلى النظام المفتوح نسبياً مع نهاية عام 1999، وأن عملية تحرير التجارة لم تؤثر سلباً على الوضع المالي أو الميزان التجاري.

الدراسات الأجنبية:

1- دراسة (Zhao & Wang & Yu,2016) بعنوان " Trade Liberalization and China's Exports of Renewable Energy Products: Evidence from Product Level Data".

هدفت هذه الدراسة للتعرف على أثر استخدام مجموعة بيانات التي تغطي 116 دولة و 62 منتجات الطاقة المتجددة خلال الفترة 2000-2012، إذ هدفت هذه الدراسة لتقييم آثار تحرير التجارة على التوسع في الصادرات من منتجات الطاقة المتجددة في الصين. بينت النتائج أن تحرير التجارة يلعب دورا حاسما في تشجيع الصادرات من منتجات الطاقة المتجددة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- دراسة(Nowbutsing، 2014) بعنوان " The impact of Openness on Economic Growth: Case of Indian Ocean Rim Countries"

هدفت للتعرف على أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي على عينة متكونة من 15 دولة خلال الفترة 1997-2011، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم استعمال ثلاثة مؤشرات للانفتاح التجاري وهي مؤشر الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتوصلت الدراسة عن طريق تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا إلى وجود أثر إيجابي ومعنوي لمؤشرات الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في هذه البلدان.

3- دراسة Sadet Amini et al.(2012) بعنوان" The Effect of Trade Liberalization on Balance of Payment and Economic Growth in Iran"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين الانفتاح التجاري ومعدل النمو الاقتصادي الإيراني، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع على الاقتصاد الايراني خلال الفترة 1961-2006، وأظهرت النتائج أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل وذو أثر موجب ومعنوي بين الانفتاح التجاري ومعدل النمو الاقتصادي، غير أن تأثير الانفتاح التجاري على ميزان المدفوعات هو غير معنوي.

4- دراسة Frederic Warzynski (2010) بعنوان

" The Impact of Research and Development on Quality, Productivity and Welfare "

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على علاقة الصادرات والتصدير على انتاجية الشركة، لتحقيق هدف الدراسة تم توفر الايرادات والكميات من جميع المنتجات لمجموعة كبيرة من شركات التصنيع الدانيماركية خلال الفترة 1998-2005 وربطها بمجموعة بيانات اخرى، واصفا المعاملات التجارية الدولية للشركات حسب المنتج، ويقوم بتحليل العلاقة بين حالة التصدير والاستيراد وإنتاجية الشركة على مستوى المنتج مفصلة، المعلومات لحساب معامل الانكماش على مستوى الشركة وتجنب الانتقادات للتقديرات المتحيزة بسبب استخدام معامل الانكماش

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على مستوى الصناعة. بعد تحليل الاحصائي أظهرت النتائج أن كلا من سلوكيات الاستيراد والتصدير المرتبطة بالإنتاج كانت قوية، وأن هناك أدلة على الاختيار الذاتي في الاستيراد والتصدير كما يوجد اثر للواردات من البلدان ذات العمالة الوفيرة ورخيصة مثل الصين ومن البلدان ذات المستوى المماثل على الرغم من أن الآلية التي تتأثر بها الإنتاجية من المرجح أن تكون مختلفه. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التصدير إلى اقتصادات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أكثر بعدا يرتبط ارتباطا أقوى الإنتاجية من التصدير إلى البلدان المجاورة أو غيرها من دول الاتحاد الأوروبي.

5- دراسة (Paudel & Perera, 2009) بعنوان "Foreign debt, trade openness, labor force and economic growth: Evidence from sri lanka"

هدفت الدراسة إلى معرفة دور الديون الخارجية والانفتاح التجاري والقوى العاملة في النمو الاقتصادي لسريلانكا، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي عن طريق استخدام نموذج قياسي للفترة 1950-2006، ومن أبرز ما توصلت إليه النتائج أنه يوجد علاقة تكامل مشترك بين النمو الاقتصادي والديون الخارجية، والانفتاح التجاري والقوى العاملة. وبالإضافة إلى ذلك تشير النتائج أن قوة العمل، والانفتاح التجاري والديون الخارجية على المدى الطويل سيكون لهما أثر إيجابي على النمو الاقتصادي في سريلانكا.

6- دراسة (Parida & Sahoo, 2007) بعنوان " Export-led Growth in South Asia: A Panel Analysis"

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر الصادرات الصناعية على معدلات النمو الاقتصادي لدول جنوب آسيا (الهند، وباكستان، وبنغلاديش، وسيريلانكا)، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وخلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن الصادرات الصناعية تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي حيث تقوم برفعها قياساً مع الناتج المحلي الإجمالي.

7- دراسة (Penelope Pacheco – Lopez , 2005) بعنوان

"Impact of trade liberalization on exports, imports, trade balance and growth (Mexico case)"

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هدفت هذه الدراسة إلى إظهار تأثير تحرير التجارة خلال الثمانينات، حيث تضمن تحرير التجارة اتفاقية لتحرير التجارة لأمريكا الشمالية، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن الإصلاح التجاري خلال الثمانينات له دلالة إحصائية، وأن تأثير منطقة التجارة الحرة على الصادرات كان قليل التأثير، وهذا يعد من أحد أسباب انخفاض النمو الاقتصادي المكسيكي في السنوات الماضية، حيث أن إقامة منطقة تجارة حرة لم يعمل على تحسين النمو الاقتصادي.

ملخص الدراسات السابقة:

الباحث	السنة	عنوان الدراسة	أهداف الدراسة	نتائج الدراسة
طالب	2016	أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1980 – 2013	محاولة قياس تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام بيانات سنوية خلال الفترة (1980-2013)	وجود علاقة طويلة المدى بين معدل الدخل الفردي الحقيقي وتحرير التجارة. كما أظهرت النتائج أن مؤشرات الانفتاح التجاري كان لها أثر سلبي ومعنوي على النمو الاقتصادي في الجزائر، وأبرزت هذه النتيجة أن الانفتاح التجاري لا يعزز النمو الاقتصادي في الجزائر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السواعي	2015	أثر الانفتاح التجاري والتطور المالي على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة 1992-2011	التعرف على أثر الانفتاح التجارى والتطور المالى على النمو الاقتصادى فى الأردن خلال الفترة 1992-2011"	وجود علاقة طويلة المدى بين نمو الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى، وتحرير التجارة والتطور المالى. وأظهرت النتائج تأثراً سلساً للانفتاح التجارى على النمو الاقتصادى على المدى الطويل وعلى المدى القصير. بالاضافة إلى وجود علاقة إيجابية بين الانفتاح التجارى والنمو الاقتصادى فى الدول النامية.
العمرو، وآخرون	2015	تأثير الانفتاح التجاري على نسبة هامش الربح في قطاع الصناعة التحويلية الأردني	بيان مدى تأثير الانفتاح التجاري على نسبة هامش الربح في القطاع الصناعي في الأردن	نسبة هامش الربح أفضل خلال الألفية الثانية، مقارنة مع فترة التسعينيات، بالإضافة إلى وجود تأثير معنوى سلبى قصير الأجل للانفتاح التجارى، وسعر الصرف، وسعر النفط على نسبة هامش الربح فى قطاع الصناعات الأردنى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عبيد	2014	" محددات الميزان التجاري في مصر خلال الفترة (1986 – 2007)	تحديد أهم محددات الميزان التجاري، وطبيعة العلاقة بين كل متغير والميزان التجاري	أظهرت نتائج القياس، صحة الفرضية الرئيسية للبحث مع الأخذ في الاعتبار عدم تأثر الميزان التجاري بالتغيرات في العرض النقدي. كما اتضح من النتائج صحة الفرضية الفرعية الأولى وعدم صحة الفرضية الفرعية الثانية، حيث لوحظ وجود علاقة موجبة ومعنوية إحصائياً بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والميزان التجاري الحقيقي.
دحماني	2013	الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي: دراسة العلاقة السببية: حالة الجزائر	معرفة نوع العلاقة السببية التي تربط الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي	في أن الانفتاح التجاري وحده لا يمكن أن يفسر النمو الاقتصادي، بل لا بد من عوامل أخرى كالاستثمار بكل أنواعه بالخصوص
البصام	2013	مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق، وضرورات تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية: دراسة تحليلية	شخيص مخاطر وإشكاليات الانخفاض المتكرر لأسعار النفط في إعداد الموازنة العامة، وتوضيح أهمية تفعيل المصادر غير النفطية لمواجهة مخاطر انخفاض سعر النفط	النفط يعتبر المصدر الرئيسي للاقتصاد العراقي، ويتم الاعتماد عليه في الموازنات العامة، وأن جميع الموازنات العامة للعراق كانت فقط لأسعار النفط وما تم تصديره، وهذا يدل على معاناة الاقتصاد العراقي من اختلال هيكلي إنتاجي، وإن من أهم التحديات التي تواجه العراق حالياً هي إعداد موازنة عامة وإقرارها من قبل البرلمان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أبو داهش	2001	بعض تأثيرات تحرير التجارة الخارجية التدريجي على الاقتصاد السعودي	معرفة أثر تحرير التجارة على الاقتصاد السعودي وإيراداته	أن تحرير التجارة الخارجية سيؤدي إلى تخفيض الإيرادات الحكومية ومن ثم الاستهلاك الحكومي، وعلى المدى البعيد سيختفي تأثير تحرير التجارة الخارجية على إيرادات الحكومة بسبب تعويض الفاقد من تخفيض التعرفة الجمركية عن طريق زيادة إيرادات الضرائب غير المباشرة في قطاع النفط
الخامري	2001	تحرير التجارة في اليمن وأثره على القطاع الصناعي	تحليل أثر التجارة في اليمن خلال الفترة 1996 - 1997 ، وبيان أثر تحرير التجارة على القطاع الصناعي	نجاح عملية التحرير في نقل النظام التجاري اليمني من النظام المقيد للتجارة بنهاية عام 1995، إلى النظام المفتوح نسبياً مع نهاية عام 1999، وأن عملية تحرير التجارة لم تؤثر سلباً على الوضع المالي أو الميزان التجاري
Zhao & Wang & Yu.	2016	Trade Liberalization and China's Exports of Renewable Energy Products: Evidence from Product Level Data	التعرف على أثر استخدام مجموعة بيانات التي تغطي 116 دولة و 62 منتجات الطاقة المتجددة خلال الفترة 2000-2012. وهدفت إلى تقييم آثار تحرير التجارة على التوسع في الصادرات من منتجات الطاقة المتجددة في الصين.	تحرير التجارة يلعب دورا حاسما في تشجيع الصادرات من منتجات الطاقة المتجددة
Nowbutsing	2014	The impact of Openness on Economic Growth: Case of Indian Ocean Rim Countries	التعرف على أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي على عينة متكونة من 15 دولة خلال الفترة 1997-2011	وجود أثر ايجابي ومعنوي لمؤشرات الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في هذه البلدان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Sadet Amini et al	2012	The Effect of Trade Liberalization on Balance of Payment and Economic Growth in Iran	التعرف على العلاقة بين الانفتاح التجاري ومعدل النمو الاقتصادي الإيراني	هناك علاقة توازنية طويلة الأجل وذو أثر موجب ومعنوي بين الانفتاح التجاري ومعدل النمو الاقتصادي، غير أن تأثير الانفتاح التجاري على ميزان المدفوعات هو غير معنوي.
Frederic Warzynski	2010	The Impact " of Research and Development on Quality, Productivity and Welfare	تقديم منهجية للإجابة عن السؤال الذي يدرس الطلب والطلب على الإنتاج للشركات متعددة المنتجات والتي تستخدم بيانات تفصيلية من الدنمارك حول مستوى منتجات الشركة	وجود علاقة بين الجودة (الكفاءة الفنية) وأبحاث وتطورات المنتج (العملية) وبعدها تحفيز تأثير الزيادة بنسبة 1% في النفقات على الأبحاث والتطويرات على المستهلك وفائض المنتجات. وقد وجدت الدراسة أن هناك القليل من الأبحاث والتطويرات من وجهة نظر المجتمع في حين أنه من وجهة نظر الشركات، هناك إنفاق كافي على الأبحاث والتطويرات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Paudel &) Perera	2009	Foreign debt, trade openness,labor force and economic growth: Evidence from sri lanka	معرفة دور الديون الخارجية والانفتاح التجاري والقوى العاملة في النمو الاقتصادي لسريلانكا	يوجد علاقة تكامل مشترك بين النمو الاقتصادي والديون الخارجية، والانفتاح التجاري والقوى العاملة. وبالإضافة إلى ذلك تشير النتائج أن قوة العمل، والانفتاح التجاري والديون الخارجية على المدى الطويل سيكون لهما أثر إيجابي على النمو الاقتصادي في سريلانكا.
Parida & Sahoo	2007	Export-led Growth in South Asia: A Panel Analysis	معرفة أثر الصادرات الصناعية على معدلات النمو الاقتصادي لدول جنوب آسيا (الهند، وباكستان، وبنغلاديش، وسيريلانكا)	أن الصادرات الصناعية تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي حيث تقوم برفعها قياساً مع الناتج المحلي الإجمالي.
Penelope Pacheco – Lopez	2005	Impact of trade liberalization on exports, imports, trade balance and growth (Mexico case)	إظهار تأثير تحرير التجارة خلال الثمانينات، حيث تضمن تحرير التجارة اتفاقية لتحرير التجارة لأمريكا الشمالية	أن الإصلاح التجاري خلال الثمانينات له دلالة إحصائية، وأن تأثير منطقة التجارة الحرة على الصادرات كان قليل التأثير، وهذا يعد من أحد أسباب انخفاض النمو الاقتصادي المكسيكي في السنوات الماضية، حيث أن إقامة منطقة تجارة حرة لم يعمل على تحسين النمو الاقتصادي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

منهجية الدراسة واختبار الفرضيات

3-1 منهجية الدراسة:

قام الباحث من خلال هذا الفصل التطرق إلى التعريف بالمنهج الأمثل الذي سيخدم الدراسة، بالإضافة إلى التعريف بالمتغيرات الاقتصادية التي يتم اختيارها وسبب اختيارها مع الإشارة إلى مصادرها، وتوضيح الاختبارات الإحصائية التي تخدم متطلبات الدراسة والتي تم إدراجها، وأخيراً تبيان النتائج المتحصل عليها والاستنتاجات لتستخلص في الأخير مجموعة من التوصيات.

3-2 مصادر جمع المعلومات:

وتم الرجوع في جمع البيانات إلى المصادر التالي:

- المصادر الثانوية: التي تتعلق بتغطية الإطار النظري للدراسة، والتي تم جمعها إلى الكتب والدوريات والمجلات العلمية المحكمة والرسائل الجامعية والدراسات السابقة بموضوع الدراسة.
- المصادر الأولية: والمتعلقة بالبيانات والتي تم الحصول عليها من نشرات وزارة المالية.

3-3 الاختبارات المستخدمة:

بسبب التطور في مجال الاقتصاد القياسي وتحليل السلاسل الزمنية، فقد اهتمت الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية باستقرار أو عدم استقرار تلك السلاسل، وخاصة بعدما نشر Nelson &Plosser (1982) دراستهما التي أكدا فيها أن معظم السلاسل الزمنية المالية للولايات المتحدة الأمريكية تحتوي على جذر الوحدة (Unit Root) أي أن معظم السلاسل الزمنية غير مستقرة (Non-Stationary)،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالتالي فإن تطبيق الأساليب القياسية التقليدية على بيانات غير مستقرة إحصائياً سيؤدي إلى إظهار نتائج غير دقيقة أو زائفة، لذلك ستقوم

الدراسة الحالية بتطبيق اختبارات جذر الوحدة مثل اختبار ديكي فولر-(Dickey Fuller)وفليبسبيرون (Phillips Peron)، للتأكد فيما إذا كانت هذه البيانات للمتغيرات المدروسة مستقرة أم غير مستقرة.

وتسعى الدراسة الحالية للحصول على علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المشمولة في الدراسة، لذلك تم تطبيق أحد اختبارات التكامل المشترك (Co-Integration Test) الذي سيظهر وجود علاقة طويلة الأجل أم لا، وعند التثبت من وجود جذر الوحدة (Unit Root) في السلاسل الزمنية فيمكن الكشف عن ما إذا كان لديها اتجاه (Trend) أم لا، والمتوفرة ضمن أشكال اختبار ديكي فولر المطور (Augmented Dickey-Fuller)، مع تحديد عدد سنوات الإبطاء لمعرفة هل يحتوي اتجاه أم لا، بحيث يتم إدخاله في حالات إجراء عمليات الانحدار المختلفة، لأن وجود اتجاه في البيانات للمتغيرات الداخلة في نموذج اقتصادي سيؤدي إلى ظهور أثر ذلك الاتجاه في معاملات المتغيرات الأخرى، وإذا كانت السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوى نأخذ الفرق الأول ويعاد اختبار الاستقرار مرة أخرى، فإذا لم تكن مستقرة نأخذ الفرق الثاني وهكذا، إلى أن تصبح السلسلة الزمنية الواحدة تتصف بالاستقرار، وعادة لا يتحقق استقرار السلاسل الزمنية إلا بفترات إبطاء أعلى من الدرجة الأولى، لذلك فإن اختبار ديكي فولر لفترة الإبطاء الأولى قد لا تكون مناسباً لإظهار استقرار السلاسل الزمنية، لذلك ستستخدم هذه الدراسة أحد أشكال الاختبار الذي يوفر فترة إبطاء أعلى مثل (Augmented Dickey-Fuller) و(Phillips &Perron).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test):

غالباً ما تتسم البيانات الاقتصادية بوجود تغيرات هيكلية تؤثر على درجة استقرار السلاسل الزمنية، لذا يعد تحديد درجة الاستقرار مهماً قبل اختبار العلاقات بين المتغيرات، حيث يتطلب ذلك عدم استقرار البيانات وتكاملها من نفس الدرجة (السحيباني، 2007)، فإذا كانت سلسلة الفروق الأولى من سلسلة المتغير العشوائي مستقرة، فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من المرتبة الأولى (Integrated of Order1) أي I(1).

أما إذا كانت السلسلة مستقرة بعد الحصول على الفروق الثانية (الفروق الأولى للفروق الأولى) فإن السلسلة الأولى تكون متكاملة من الرتبة الثانية أي I(2) وهكذا، إذا كانت السلسلة الأصلية مستقرة يقال إنها متكاملة من الرتبة صفر، وهو بذلك لا يحمل جذر الوحدة، أي I(0)، بشكل عام فإن السلسلة (X_t) تكون متكاملة من الدرجة (d) إذا كانت ساكنة عند مستوى الفروق (d)، لذا فإنها تحتوي على عدد (d) جذر وحدة (Seddighi et al., 2000).

وقد وضحت عدد من الدراسات منها دراسة Nelson and Polsser (1982) أن أغلب السلاسل الزمنية تحتوي جذر الوحدة، وكذلك بينت الدراسات التي قام بها Stock and Watson (1989) أن مستويات تلك السلاسل الزمنية غير مستقرة. وهذا معناه أن متوسط وتباين المتغير غير مستقلين عن الزمن بوجود جذور الوحدة في أي سلسلة زمنية، والتي من شأنه أن يؤدي إلى وجود ارتباط زائف ومشاكل في التحليل والاستدلال القياسي (العبدلي، 2005). ويوجد هناك عدد من الاختبارات التي يمكن استخدامها للتأكد من وجود أو عدم وجود جذر الوحدة، أي لتحديد مدى استقرار السلسلة الزمنية منها طريقة Phillips and Perron (1988)(PP). واختبار ديكي فولر المطور (Augmented Dickey-Fuller)(ADF) وقد يختلف (PP) عن (ADF) بكونه لا يحتوي على قيم متباطئة للفروق والذي يأخذ في الاعتبار الارتباط في الفروق الأولى في سلسلة الزمنية باستخدام التصحيح غير العلمي (Nonparametric Correction)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويسمح بوجود متوسط لا يساوي صفر واتجاه خطي للزمن.ويستخدم لاختبار استقرار المتغيرات المستعملة عبر الزمن (Gujarati & Porter, 2009)، والاختبارات التقليدية، لاستقرار السلاسل الزمنية على غرار اختبار ديكي فولر وفيليبس بيرون تختبر فرضية وجود جذر الوحدة (وبالتالي عدم استقرار السلسلة الزمنية) كفرضية عدمية.

اختبار التكامل المشترك (Co-Integration Test):

تحليل التكامل المشترك الذي تم تقديمه من قبل Engel and Granger (1987) يقدم دعماً للنظرية الاقتصادية من خلال رصد العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية في إطار إحصائي، فمن منظور اقتصادي فإن بعض المتغيرات تتحرك بانتظام بمرور الوقت على الرغم من أنها تتسم بشكل منفرد بالتذبذب العشوائي، لذا فإن تحليل التكامل المشترك يعد أحد الأدوات المهمة عند دراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية على المدى الطويل، إضافة على ذلك فإنه يساعد على تحديد مستوى التوازن بين البيانات غير المستقرة وتلك التي تتسم بالثبات.

إذن فإن التكامل المشترك تصاحب (Association) بين سلسلتين زمنيتين (X_1Y_1) أو أكثر، بحيث تؤدي التقلبات في إحداها لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتيها ثابتة عبر الزمن، حيث إن العلاقات الطويلة الأجل بين مجموعة المتغيرات تعتبر مفيدة في التنبؤ بتقييم المتغير التابع بدلالة مجموعة من المتغيرات المستقلة، وتتطلب حدوثه الحالة التي تكون السلسلتان (X_1Y_1) متكاملتين من الرتبة الأولى كل على حدة، والبواقي الناجمة عن تقديم العلاقة بينهما متكاملة من الرتبة صفر، لذا تحقيق التكامل المشترك بين المتغيرين يجب توفير الشرط التالي. ويلاحظ أن (U_t) متمثلاً الحد العشوائي يقيس انحراف العلاقة المقدرة في الأجل القصير عن اتجاهها التوازني في الأجل الطويل.

ومما سبق نجد أن التكامل المشترك هو التعبير الإحصائي لعلاقة التوازن طويلة الأجل. فلو أن هناك متغيرين يتصفان بخاصية التكامل المشترك فإن العلاقة بينهما تكون متجهة لوضع التوازن في الأجل الطويل، بالرغم من إمكانية وجود انحرافات عن هذا الاتجاه في الأجل القصير. ولإجراء هذا الاختبار يجب أن تكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة جميعها متكاملة من نفس الرتبة،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فلقد أشـــارت نتائج اختبارات اســـتقرار البيانات إلى أن جميع متغيرات الدراســـة قد اســـتقرت عند الفرق الثاني، مما يعني تكاملها من الدرجة الثانية، أي أن هناك احتمالية لوجود تكامل مشـــترك بين متغيرات الدراســـة. ويعتمد اختبار التكامل المشـــترك على الفرض الصـــفري القائل بوجود ® أو أقل من متجهات التكامل المشترك، وقد طور جوهانسن اختبارين إحصائيين لفحص التكامل المشترك بين مجموعة من المتغيرات، وهما كالتالي:

(1) Trace Test:

$$\lambda_{Trace}{}^{®} = -T \sum_{r+1}^{P} \text{In}\,(1 - \lambda_i) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

(2) Maximal Eigen Value Test:

$$\lambda_{max}{}^{(r, r+1)} = -T\ \text{Ln}\,(1 - \lambda_{r+1}) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث:

T: عدد المشاهدات.

P: عدد المتغيرات.

λ: القيم المقدرة لخصائص الجذور (قيم إيجن المحسوبة).

R: عدد متجهات التكامل المشترك.

تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression):

يعتبر نموذج تحليـل الانحدار المتعدد من أكثر أدوات التحليل الإحصـــائي اســـتخداماً، ويهتم نموذج الانحدار المتعدد بتقدير الأثر بين متغير كمي، وهو المتغير التابع، وعدة متغيرات كمية أخرى، وهي المتغيرات المســـتقلة. وينتج عن هذا النموذج معادلة إحصـــائية خطية يمكن اســـتخدامها لتفســـير العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المســـتقلة أو تقدير قيمة المتغير التابع عند معرفة قيمة المتغيرات المستقلة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويهتم تحليل الانحدار الخطي المتعدد بدراسة وتحليل أثر عدة متغيرات مستقلة على متغير تابع. وعند استخدام أكثر من متغير مستقل لتفسير التباين في المتغير التابع فنحن نحاول

زيادة درجة التفسير، ولذلك كلما كانت المتغيرات المستقلة المستخدمة في قياس الانحدار المتعدد ذات ارتباط قوي مع المتغير التابع، كلما زادت درجة التفسير، والعكس صحيح. لذا عند اختيار المتغيرات المستقلة يجب أن تتوفر لدينا درجة كافية من المعرفة مما يوحي بوجود ذلك الارتباط، كما يجب ملاحظة أن كل متغير مستقل وإن كان ضمن مجموعة المتغيرات إلا أنه يعمل بصورة غير تامة، بمعنى أن لا يقدم التفسير بشكل دقيق لوجود عوامل كثيرة يمكن أن تلعب دور في ذلك منها علاقة متغير مستقل بآخر، وارتباط ذلك بدرجة التفسير، لذا في حالة وجود تلك العلاقة فإن ما يفسره ذلك المتغير يحدث نتيجة لكونه متغير مستخدم في المعادلة بالإضافة لوجود عامل آخر ساهم في ذلك التفسير، ويتمثل في علاقة ذلك المتغير مع متغير مستقل أو أكثر من متغير.

4-3 اختبارات استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:

ومن أجل اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة تم استخدام كل من اختبار ديكي فولر وفيلبس بيرون وذلك للتأكد من استقرارية السلاسل الزمنية حيث أن عدم استقرارية السلاسل الزمنية يؤدي إلى نتائج انحدار مزيفة غير حقيقية، وبالتالي تم إجراء الاختبارين لمتغيرات الدراسة عند المستوى وتبين من خلال النتائج في الجدول (1) إن جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى،حيث ان قيمة المعنوية لكلا الاختبارين اكبر من 5% ، وبالتالي يتم قبول فرضية العدم التي تنص على وجود جذر الوحدة (عدم استقرار السلسلة الزمنية) ، وبالتالي لابد من اخذ الفرق الأول لكافة المتغيرات ومن ثم إعادة الاختبار، وبعد اخذ الفرق الأول تبين من خلال الاختبارين (ديكي فولر وفيليب بيرو) ومن خلال قيمة المعنوية والتي كانت اقل من 5% لكلا الاختبارين ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالتالي رفض فرضـــية العدم وقبول الفرضـــية البديلة التي تنص على عدم وجود جذر الوحدة اي أن السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة أصبحت مستقرة وهذا يشير إلى أن تأثير كافة الصـــدمات المؤقتة ســـوف يتلاشى مع الزمن في المدى الطويل خاصـــة أن اختبار فيلبس بيرون يأخذ بعين الاعتبار الأخطاء العشوائية واشمل من اختبار (ديكي فولر) وبالتالي البيانات أصبحت جاهزة للتحليل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (1)

اختبار فيليبس بيرن (PP)واختبار ديكي فولر المطور(ADF)

المتغير		ADF	PP	النتيجة
LEX	المستوى	0.5323	0.3614	غير مستقرة
	الفرق الأول	0.000	0.000	مستقرة
LOPEN	المستوى	0.6379	0.6571	غير مستقرة
	الفرق الأول	0.000	0.000	مستقرة
Loilp	المستوى	0.7079	0.7123	غير مستقرة
	الفرق الأول	0.0001	0.0001	مستقرة

المصدر: من إعداد الباحث – مخرجات برمجية E-Views

وللتأكد ما إذا كانت المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى أو لا قام الباحث باختبار درجة تكامل البواقي ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول (2)

نتائج اختبار سكون البواقي

المتغيرات	المستوى		
	التباطؤ	ADF	PP

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Z=resid	2	***0.0000	***0.0000

***، **، *، تشير إلى سكون المتغيرات عند مستوى معنوية 1%، 5% و10% على التوالي.

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من خلال النتائج المتحصل عليها والموضحة في الجدول (2) تبين أن البواقي تتسم بالسكون .

5-3 نتائج اختبار التكامل المشترك (Co-Integration Test):

تشير نتائج الجدول (3) إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وبمعنوية (5%)، وذلك حسب (Trace Test), (Max Eigen Value Test) ولذلك نرفض الفرضية العدمية (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1) والدالة على وجود تكامل مشترك عند مستوى معنوية (0.05) وبالتالي فإن نتائج اختبار التكامل المشترك تشير إلى وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة أي أنها تظهر سلوكاً متشابهاً في المدى الطويل.

جدول (3)

اختبار التكامل المشترك

عدد متجهات التكامل المشترك	Eigen Value	Trace Statistic	Critical value 5%	Max Eigen Value	Critical Value 5%
None*	0.5292	31.406	24.27	25.61	17.79
At Most 1	0.1444	5.799	12.32	5.30	11.22

Trace test indicates 1 cointegratingeqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

المصدر: من إعداد الباحث – مخرجات برمجية E-Views.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تشير قيمة كل من Eigen و Trace إلى وجود علاقة تكامل مشترك واحدة عند مستوى المعنوية 5%.

6-3 نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression):

ين الجدول رقم(4) نتائج الانحدار للمتغيرات المستقلة (الانفتاح الاقتصادي ، أسعار النفط) على الصادرات ، ويتضح من النتائج وجود اثر ايجابي وذو دلالة إحصائية للانفتاح الاقتصادي على الصادرات، إذ بلغت قيمة ال β 0.28 وبمعنوية اقل من 5% وبالتالي فان زيادة الانفتاح الاقتصادي بمقدار وحدة واحدة يودي إلى زيادة الصادرات بمقدار (0.28) مع ثبات العوامل الأخرى، وبالتالي نرفض فرضية العدم

التي تنص على عدم وجود اثر للانفتاح الاقتصادي على الصادرات، وقبول الفرضية البديلة بوجود اثر للانفتاح الاقتصادي على الصادرات، كذلك يتضح من النتائج وجود اثر ايجابي وذو دلالة إحصائية للأسعار النفط على الصادرات، اذ بلغت قيمة ال β 1.03 وبمعنوية اقل من 5% وبالتالي فان زيادة أسعار النفط بمقدار وحدة واحدة يودي إلى زيادة الصادرات بمقدار (1.03) مع ثبات العوامل الأخرى، وبالتالي نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود اثر للأسعار النفط على الصادرات، وقبول الفرضية البديلة بوجود اثر للأسعار النفط على الصادرات ، ومن خلال قيمة R^2=0.48 يتبين إن 0.48 من التغيرات في الصادرات سببها الانفتاح الاقتصادي وأسعار النفط .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (4)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد

		Dependent Variable: LEX		
		Method: Least Squares		
		Date: 07/18/17 Time: 18:30		
		Sample: 1980 2015		
		Included observations: 36		
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.1417	1.505640	1.561943	2.351724	C
0.0246	2.275552	0.123528	0.281095	LOPEN
0.0002	4.223035	0.244052	1.030641	OILP
15.08557	F-statistic		0.477610	R-squared
0.000022	Prob(F-statistic)		0.445950	Adjusted R-squared

المصدر: من إعداد الباحث – مخرجات برمجية E-Views.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات

النتائج:

وتبين من خلال النتائج ما يلي :

- إن جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى، حيث إن قيمة المعنوية لكلا الاختبارين اكبر من 5% ، وبالتالي يتم قبول فرضية العدم التي تنص على وجود جذر الوحدة (عدم استقرار السلسلة الزمنية) ، وبالتالي لابد من اخذ الفرق الأول لكافة المتغيرات ومن ثم إعادة الاختبار، وبعد اخذ الفرق الأول تبين من خلال الاختبارين (ديكي فولر وفيليب بيرو) ومن خلال قيمة المعنوية والتي كانت اقل من 5% لكلا الاختبارين ، وبالتالي السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة أصبحت مستقرة.

- وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وبمعنوية (5%)، وذلك حسب (Max Eigen Value Test), (Trace Test) ولذلك نرفض الفرضية العدمية (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1) والدالة على وجود تكامل مشترك عند مستوى معنوية (0.05) وبالتالي فإن نتائج اختبار التكامل المشترك تشير إلى وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة أي أنها تظهر سلوكاً متشابهاً في المدى الطويل.

- ويتضح من نتائج الانحدار وجود اثر ايجابي وذو دلالة إحصائية للانفتاح الاقتصادي على الصادرات، إذ بلغت قيمة ال β 0.28 وبمعنوية اقل من 5% وبالتالي فان زيادة الانفتاح الاقتصادي بمقدار وحدة واحدة يودي إلى زيادة الصادرات بمقدار (0.28) مع ثبات العوامل الأخرى، وبالتالي نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود اثر للانفتاح الاقتصادي على الصادرات، وقبول الفرضية البديلة بوجود اثر للانفتاح الاقتصادي على الصادرات، واتفقت هذه النتيجة مع دراسة (طالب، 2016) ودراسة (السواعي، 2015) و دراسة (دحماني، 2013) هدفت إلى محاولة قياس تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام بيانات سنوية خلال الفترة (1980-2013)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- كذلك يتضح من النتائج وجود اثر ايجابي وذو دلالة إحصائية للأسعار النفط على الصادرات، اذ بلغت قيمة ال β 1.03 وبمعنوية اقل من 5% وبالتالي فان زيادة أسعار النفط بمقدار وحدة واحدة يودي إلى زيادة الصادرات بمقدار (1.03) مع ثبات العوامل الأخرى، وبالتالي نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود اثر للأسعار النفط على الصادرات، وقبول الفرضية البديلة بوجود اثر للأسعار النفط على الصادرات .

- من خلال قيمة معامل التحديد (R^2=0.48) يتبين إن 0.48 من التغيرات في الصادرات سببها الانفتاح الاقتصادي وأسعار النفط ، كما يتبين من خلال قيمة ال F (15.085) ومعنوياتها (0.0000) إن النموذج صالح لقياس العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوصيات

بناءا على ما سبق من نتائج توصى الدراسة بما يلي:

1. **الضرورة التركيز على الآثار الإيجابية للانفتاح الاقتصادي على تنمية الصادرات وتنويعها.**
2. **إيجاد حلول تساهم في توفير ودعم المصادر الداخلية لتمويل الميزان التجاري وذلك للتقليل من الاعتماد على المصادر الخارجية.**
3. **توصي الدراسة بمزيد من الدراسات والبحوث حول ظاهرة الانفتاح الاقتصادي في الاردن واستخدام الاساليب القياسية المتقدمة ودراسة علاقته بمتغيرات اقتصادية أخرى.**
4. **ضرورة توظيف الانفتاح الاقتصادي في تحسين مستوى المعيشة ومستوى الدخل للموطنين.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع

المراجع العربية

أبو داهش، عبد الوهاب سعيد (2001). "بعض تأثيرات تحرير التجارة الخارجية التدريجي على الاقتصاد السعودي". مجلة العلوم الإدارية، العدد(13).

البصام، سهام حسين (2013). "مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق، وضرورات تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية: دراسة تحليلية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد (36).

البنك المركزي الأردني (2016). دائرة الأبحاث والدراسات، التقرير السنوي الحادي والعشرون، ص 61

التل، قاسم محمد (2002). "التكاملية بين الاستثمارات البشرية والصادرات كمحددات للنمو الاقتصادي في الأردن". رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن.

الجمل، جمال جويدان.(2013). التجارة الدولية، ط1، عمان: مركز الكتاب الاكاديمي.

الخامري، كمال سلطان (2001). "تحرير التجارة في اليمن وأثره على القطاع الصناعي خلال الفترة 1996 – 1997". رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن.

خير الدين، المعتصم محمد(2008). "تأثير تذبذبات أسعار النفط على التضخم والميزان التجاري في الأردن". رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن.

دحماني، إسماعيل (2013). "الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي: دراسة العلاقة السببية: حالة الجزائر". مجلة دراسات اقتصادية، العدد(21).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الزبدي، نادر إسماعيل(2007). "أثر تحرير التجارة على الصادرات الأردنية". رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الأردن.

زرواط، فاطمة الزهراء (2014). أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر : دراسة قياسية للفترة الممتدة 1980 – 2013. مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية (الكويت)، 16(2)، 79 – 102.

الزين، منصوري (2006). "آليات تشجيع وترقية الاستثمارات كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية". رسالة دكتوراه منشورة، كلية العلم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر.

السحيباني، صالح إبراهيم (2007)، سوق الأسهم والنمو الاقتصادي علاقات الارتباط والسببية،اللقاء السنوي السادس عشر لجمعية الاقتصاد السعودي (الخدمات المالية في المملكة العربية السعودية)، جامعة الملك سعود، الرياض.

السواعي، خالد محمد .(2015). "أثر تحرير التجارة والتطور المالي على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الأردن". المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، مجلد(2)، العدد(1).

شهاب، محمد عبد الحميد محمد (2013). "الانفتاح التجاري وتأثير شركاء التجارة على النمو الاقتصادي للمملكة العربية السعودية: دراسة قياسية". مجلة البحوث المالية والتجارية، العدد(1).

الشهري، شروق علي (2011). " أثر الانفتاح التجاري على المديونية الخارجية في جمهورية مصر العربية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة الملك سعود، السعودية.

الصعيدي، عماد حسنين سليم .(2015). "أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على عجز الموازنة العامة في الأردن"، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي الأول، منظمات الأعمال، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

طالب، دليلة .(2016). "أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1980 – 2013". المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، مجلد(3)، العدد(2).

طلافحة، قصي محمد .(2005). "الصادرات وأثرها على النمو الاقتصادي في الأردن: دراسة تطبيقية 1976 – 2002"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، الأردن.

عبد الله، حسين.(2012). اتجاهات الصراع العالمي حول اسعار النفط. ط1. الجيزة : المكتبة الأكاديمية.

العبدلي، عابد بن عابد (2005). "تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية: دراسة تحليلية قياسية، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، مجلد(9)، العدد(27).

عبدوس، عبد العزيز (2011). "سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، الجزائر.

عبدوس، عبد العزيز .(2010). "سياسة الانفتاح التجاري بين محاربة الفقر وحماية البيئة"، مجلة الباحث، العدد(8).

عبيد، جمال محمود عطية.(2014). محددات الميزان التجاري في مصر خلال الفترة (1986 – 2007)، مجلة مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الاسلامي – مصر ،14(41) ، 247 – 285.

العمرو، حسن والمحتسب، بثينة والطراونة، سعيد .(2015). ""تأثير الانفتاح التجاري على نسبة هامش الربح في قطاع الصناعة التحويلية الأردني"، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، العدد(3).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عوض، طالب .(2013)."مدخل إلى الاقتصاد الكلي"، ط(3)، عمان: دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع.

معموري، محسن حسن.(2014). مبادئ علم الاقتصاد، ط1، عمان: الياوزري.

الهنداوي، سهر، دياب، أريج(2006). دراسة حول اتفاقيتي التجارة الحرة الاردنية الامريكية والمناطق الصناعية المؤهلة، غرفة تجارة، عمان

وزارة الصناعة والتجارة .(2016). "المعوقات التي تتعرض لها الصادرات الأردنية مع الدول العربية"، وحدة الدراسات الاقتصادية، عمان، الأردن.

اليوسف، يوسف خليفة.(2015). الاقتصاد السياسي للنفط : رؤية عربية لتطوراته، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع الاجنبية:

AboAl-Foul, B. and Baghesani, H. (2004).The Causal Relation between Government Revenue and Spending: Evidence from Egypt and Jordan.**Journal of Political Economy**. Vol.28,Number 2.

Abubaker, R.(2016). **The asymmetric impact of trade openness on output volatility. Empirical Economics**. Nov2015, Vol. 49 Issue 3, p881-887.

Aslan, M. and Taşdemir M., (2009), 'Is Fiscal Synchronization Hypothesis Relevant for Turkey? Evidence from Cointegration and Causality Tests with Endogenous Structural Breaks **'Journal of Money, Investment and Banking; Issue** 12,pp. 14-25.

Birol, F. (2004). "**Analysis of The Impact of High Oil Prices on The Global Economy**", International Energy Agency.

Bonnal, M; Yaya, E.(2016). Political Institutions, Trade Openness, and Economic Growth: New Evidence *Emerging Markets Finance & **Trade***. Nov/Dec2015, Vol. 51 Issue 6, p1276-1291.

Brasky, R. (2004). "Oil and the Macroeconomy since the 1970s" ***Journal of Economics Perspective*** , 4(18), 221 – 293.

Chang, T. (2009), „Revisiting the Government Revenue-Expenditure Nexus: Evidence from 15 OECD Countries based on the Panel Data Approach□. Czech Journal of Economics and Finance, 59(2), 165-172.

Chang, Tsangyao and Chiang, Gengnan (2009) Revisiting th Government Revenue-expenditure Nexus: Evidenc 15 OECD Countries Based on the Panel Data Approach." Czech Journal of Economics and Finance, 59(2): 165-172.

Daniel , James,. A.(2001)."**Hedging Government Oil Price Risk"**, Working Paper, International Monetary Fund.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Frederic Warzynski, (2010): The Impact of Research and Development on Quality, Productivity and Welfare, Amil Petrin University of Minnesota, Twin Cities and NBER, Aarhus University

Gounder, N.; Narayan, P. and Prasad, A., (2007),an Empiric Investigation of the Relationship between Government Revenue and Expenditure: The Case of the Fiji Islands', International Journal of Social Economics, 34(3), pp. 147-158.

Guesmi, K; Fiti, Zie; Abid, I; Uddin, G.(2016). On the Time Varying Relationship between Oil Price and G7 Equity index: a Multivariate Approach. *European Journal of Comparative Economics.* 2016, Vol. 13 Issue 1, p67-79.

Gujarati, D and Porter, D. (2009). **Basic Econimetrics**, (5th ed.).International Edition, McGraw Hill.

Hussein Al-Zeaud (2014) , The Causal Relationship between Government Revenue and Expenditure in Jordan, Global Journal of Management and Business Research: Economics and Commerce , Vol. 14 Iss. 6 Ver. 1.

Idris, J; Yusop, Z; Habibullah, M.(2016). TRADE OPENNESS AND ECONOMIC GROWTH: A CAUSALITY TEST IN PANEL PERSPECTIVE, International Journal of Business & Society. 2016, Vol. 17 Issue 2, p281-290**.**

Le, Th; Kim, J; Lee, M.(2016). Institutional Quality, Trade Openness, and Financial Sector Development in Asia: An Empirical Investigation, Emerging Markets Finance & Trade. 2016, Vol. 52 Issue 5, p1047-1059.

Meltzer and Richard,(1981) "A rational theory of the size of government", Journal of Political Economy,vol. 89, pp. 914-924.

Musgrave, R. (1966). "Principles of Budget Determination" H. Cameron and W. Henderson (eds.), Public Finance Selected Reading. New York: Random House, pp. 15-27.

Nelson and Plosser(1982),trend and random walks in macroeconomic time series, journal of monetary economics,10,139-162.

Nowbutsing, Baboo .(2014). "The impact of Openness on Economic Growth: Case of Indian Ocean Rim Countries", ***Journal of Economics and Development Studies***, 2 (02): 407-427.

www.manaraa.com

Parida , P.C, Sahoo ,P .(2007). "Export-led Growth in South Asia: A Panel Analysis" ***International Economic Journal***, 21(2), pp 155 – 175.

Paudel, R. C., & Perera, N. (2009). "Foreign debt, trade openness, labor force and economic growth: Evidence from sri lanka", ***the Journal of Applied Economics*** ,8(1), 57 – 64.

Penelop Paceco – Lopez .(2005)." The Effect of Trade Liberalization on exports, Imports, the Balance of Trade growth: the Case of Mexico", ***Journal of post Keynesian Economics*.**

Phillips and Peron,(1988), Testing for unit root in time series regression biometeriku,75,pp.335-346.

Popescu, M.(2016). The Volatility of Oil Prices on Stock Exchanges in the Context of Recent Events. Studies in Business & Economics. Apr2016, Vol. 11 Issue 1, p112-123.

Sadet A; Yalda, A. Qushchi; Leila Z. .(2012). "The Effect of Trade Liberalization on Balance of Payment and Economic Growth in Iran", ***Journal of Basic and Applied Scientific Research***, 2 (7): 7227-7231.

Seddighi and Lawler,(2000), Econometrics: practical pproach, London ,Routledge,pp.396.

Shamon, .(2015)."The Impact Of Oil Price Swings on The Public Budget in Saudi Arabia" ***International Journal of Research in Business Studies and Management***, 2(5), pp 2 – 23.

Stock and Watson,(1989), New indexes of coincident and leading economic indicators, pp.351-409, mit press national Bureau of economic research .

URAL, Mert.(2016). THE IMPACT OF THE GLOBAL FINANCIAL CRISIS ON CRUDE OIL PRICE VOLATILITY. Journal of Management & Economics Research. *May2016, Vol. 14 Issue 2, p64-76.*

Zhao, Yong; Wang, Lili; Yu, Yihua.(2016*). Trade Liberalization and China's Exports of Renewable Energy Products: Evidence from Product Level Data .Emerging Markets Finance & **Trade**.* 2016, Vol. 52 Issue 6, p1281-1297

www.manaraa.com

الملاحق

السنة	أسعار النفط لبرميل برنت بالدولار الامريكي
1980	35.52
1981	34
1982	32.38
1983	29.04
1984	28.2
1985	27.01
1986	13.53
1987	17.73
1988	14.24
1989	17.31
1990	22.26
1991	18.26
1992	18.44
1993	16.33
1994	15.53
1995	16.86
1996	20.29
1997	18.86
1998	12.28
1999	17.44
2000	27.6
2001	23.12
2002	24.36
2003	28.1
2004	36.05
2005	50.59
2006	61
2007	69.04
2008	94.1
2009	60.68
2010	77.38
2011	107.46
2012	109.54
2013	105.87
2014	96.29
2015	49.49

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصدر: البنك الدولي / منظمة اوبك (اسعار النفط).

السنة	الانفتاح
1980	789.727
1981	927.0927
1982	881.4455
1983	788.9808
1984	769.9035
1985	752.2719
1986	415.9684
1987	582.5806
1988	653.1527
1989	802.0532
1990	949.0121
1991	877.1139
1992	909.8265
1993	942.8872
1994	854.934
1995	894.3806
1996	985.4374
1997	893.0936
1998	796.7535
1999	757.7718
2000	272.9659
2001	878.6287
2002	874.7028
2003	912.0472
2004	1126.597
2005	1257.357
2006	1187.362
2007	1194.427
2008	1180.429
2009	909.7585

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2010	929.9439
2011	1014.365
2012	1009.593
2013	975.7489
2014	958.746
2015	823.6076
المصدر: البنك المركزي	

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com